رأي القدس

عباس يبحث خياراته الصعبة

■ الغى السيد محمود عباس رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية بشكل مفاجئ امس محادثات مقررة مع حركة «حماس» كانت تهدف الى كسر الجمود بشأن تشكيل حكومة وحدة وطنية، الامر الذي يؤشر الى مرحلة مقبلة من الخلافات والانقسامات، ربما تتطور الى صدامات مسلحة.

الاسباب المعلنة لهذا الالغاء تتلخص في رفض حماس الاعتراف بالاتفاقات الموقعة بين السلطة والدولة العبرية، مثلما جاء على لسان احد المقربين من الرئيس عباس. ولكن الاسباب غير المعلنة قد تتمثل في اتفاق امريكي ـ فلسطيني ـ اسرائيلي ـ عربي يحتم ضرورة قلب حكومة «حماس» وتشكيل حكومة طوارئ في مكانها.

الخلافات بين الرئيس عباس وحركة «حماس» بدأت قبل توجهه الى نيويورك لحضور جلسات الجمعية العامة للامم المتحدة. وجرى تسريب انباء من مكتب الرئاسة تؤكد ان الولايات المتحدة ضد حكومة وحدة وطنية فلسطينية برئاسة حركة «حماس»، وان الرئيس جورج بوش لن يلتقي عباس الا اذا تخلى عن تشكيل هذه الحكومة وفق شروط حماس.

الرئيس الامريكي يريد ان تعترف «حماس» صراحة بالدولة العبرية، والاتفاقات الموقعة معها وخاصة اتفاق اوسلو، وتنبذ العنف «الارهاب»، والا سيستمر الحصار المالي والسياسي الامريكي المفروض على اي حكومة تشارك فيها.

حركة «حماس» قالت على لسان المتحدثين باسمها انها لن تعترف باسرائيل ولا الاتفاقات الموقعة معها، ولن تسقط خيار الكفاح المسلح «المقاومة» لانها لا تريد ان تقع في المصيدة التي وقعت فيها غريمتها «فتح»، وتقدم تنازلات مجانية، تؤدي في النهاية الى اضعافها وتفتيت وحدتها الداخلية.

الاوضاع، وباختصار شديد، تتجه نحو التأزم، وبات الجميع ينتظر الخطوة المقبلة للرئيس محمود عباس للخروج من هذا المأزق.

هناك عدة خيارات امام السيد عباس، ابرزها اقالة حكومة حركة «حماس» وتعيين حكومة طوارئ مكانها، مستخدما صلاحياته التي يقول ان النظام الاساسي للحكم الذاتي يمنحه اياها، او الدعوة الى انتخابات تشريعية ورئاسية مبكرة.

السيد يوسف حرب الناطق الاعلامي باسم حركة «فتح» اصدر امس بيانا نقلته وكالة الانباء الفلسطينية الرسمية (وفا) قال فيه «في ظل تعثر عمل الحكومة الحالية وعدم تعاطيها مع كافة المبادرات الرئاسية، والتي كان آخرها الرغبة في تشكيل حكومة وحدة وطنية، فان اجراء انتخابات مبكرة هو الحل الوحيد من اجل كسر الجمود السياسي الذي تعيشه القضية الفلسطينية على الصعيدين الداخلي والخارجي».

وما زال من غير المعروف ما اذا كان بيان السيد حرب يعكس الخطوة المقبلة للرئيس عباس، ام انه لا يزيد عن كونه ورقة ضغط وتهديد لحركة «حماس» للتخلي عن رفضها الاعتراف باسرائيل والقبول بشروط الرئيس عباس لتشكيل حكومة وحدة وطنية.

المرجح ان «فتح» تفضل اجراء انتخابات عامة للاستفادة من تراجع شعبية حركة «حماس» في بعض الاوساط بسبب تعثر محاولاتها دفع رواتب الموظفين لاكثر من سبعة اشهر. ولكن الاقدام على الدعوة للانتخابات ربما تكون مقامرة خطيرة النتائج على الشعب الفلسطيني نفسه.

امس الاول هددت اربعة فصائل فلسطينية باستهداف اي حكومة تعترف باسرائيل، وكشف وزير المالية الفلسطيني السيد عدوان عن وجود مليار دولار على الاقل في خزينة الرئيس عباس يرفض اللجوء اليها لدفع الرواتب، بينما تتزايد الانباء عن تدفق الاسلحة الى الحرس الرئاسي بمباركة حكومة اولمرت.

الايام المقبلة على درجة كبيرة من الخطورة، والانفجار بات وشيكا، والامر كله يتوقف على خطوة السيد عباس والقرار الذي سيتخذه بشأن الحكومة وكيفية تشكيلها ومن يتزعمها، وهل هي حكومة طوارئ، او تكنوقراط، او يذهب الى عين الثور ويحل الحكومة والبرلمان ويدعو لانتخابات رئاسية وتشريعية.

الشعب اليمني العريق يطرق باب الديمقراطية

د. محمد صالح المسفر

■ يكتب التاريخ العربي في اليمن صفحات مشرفة نحو محاولات الانتقال من مجتمع القبيلة الى مجتمع الدولة، الانتقال من الفردية الى التعددية، الانتقال من حكم التوارث للنظام السياسي الى حكم الناخب الذي يحدد من يريد ان يحكمه، انه الشعب اليمني العريق الذي يسير بخطوات سريعة نحو ولوج عصر الديمقراطية.

لا تهمني نتائج الانتخابات الأخيرة التي أعلنت فوز الرئيس علي عبد الله صالح لفترة حكم أخرى مدتها سبع سنوات، ولن تستوقفني النسب التي حصل عليها المرشحون (الرئيس علي عبد الله صالح 77% والمهندس فيصل شملان أكثر من 21% وآخرون بنسب لا تذكر) الذي يهمني أن الشعب اليمني بكل أطيافه القبلية، رجالا ونساء خرجوا من قراهم المتناثرة في بطون الأودية وفي قمم الجبال ليقفوا في طوابير منتظمة واحدا خلف الآخر ليقولوا من يحكمهم لسبع سنوات قادمة، وقالت الأغلبية كلمتها عبر تصويت سري انها تريد استمرار الرئيس علي عبد الله صالح على قمة هرم السلطة.

لقد حصل علي عبد الله صالح على موافقة ما يزيد عن أربعة ملايين ناخب لا استمراره في الحكم، هذه النتيجة مطعون فيها من قبل فصائل المعارضة اليمنية التي شاركت في الانتخابات عبر مرشحها المهندس فيصل الشملان وما زالت هذه الطعون قائمة لم يبت في أمرها حتى هذا اليوم.

كما قلت أعلاه بان النتائج المعلنة ليست همي، لكني كنت أدرك وبدون تردد بان الرئيس علي عبد الله سيفوز في الانتخابات بنسبة كبيرة قد يكون ذلك الفوز ليس ناتجا عن شعبيته أو أدائه في الحملة الانتخابية أو لانجازاته التنموية أو السياسية التي حققها على مدى أكثر من ربع قرن من الزمن وانما ناتجا عن معرفته لادارة اللعبة الانتخابية وخبرته ومعرفته بنقاط الضعف والقوة عند معارضيه ولا جدال بأنه قد ترتب على طول فترة حكمه أتباع وأنصار ومستفيدون. وهذا الجيش من أصحاب المصالح لا شك بأنه سيحقق هزيمة الطرف الآخر.

(2)

الان انفض السامر وجددت البيعة للرئيس علي عبد الله صالح فما هو الدور المطلوب من فخامته وهو يدخل العقد الرابع من قيادته اليمن؟ لقد أعطى وعودا وعهودا بان الحقبة القادمة اذا تم انتخابه ستكون نقطة تحول في تاريخ اليمن، من هنا نقول: خلال ثلاثين عاما من قيادة الأخ الرئيس لليمن كان من أهم انجازاته كما يراقبها البعيد تحقيق الوحدة بين شطري اليمن العزيز بالكيفية التي تمت بها تلك الوحدة ولا خلاف عندي على ذلك، الأمر الثاني تحديد الحدود بين سلطنة عمان وجمهورية اليمن ولم تعد وسائل الاعلام في أي من القطرين الشقيقين تجتر ذلك الاشكال القديم، رسمت الحدود بين السعودية واليمن ولكن مازلنا نلحظ في وسائل الأعلام مدا وجزرا حول تلك الحدود ولا نعلم تفاصيل ذلك المد ولا جزره ونلاحظ وفودا تذهب الى الرياض وأخرى من الرياض تحضر الى صنعاء تعقبها بيانات مربكة ومحيرة ولا ندري ماذا يجري. هل انتهت مسألة الحدود أم مابرحت تراوح مكانها؟

على المستوى الداخلي في تقدير الكاتب لم تتحقق انجازات تمس حياة المواطن. فالفساد والمحسوبية تنخر المجتمع اليمني، والقبيلة مابرحت هي الحاكم الفعلي وليس دولة القانون، البطالة متفشية ومعدلات الامية في تزايد، القضاء لا يتمتع بالاستقلالية كما يقول الحريصون على سمعة البلاد وسيادة القانون، الصحة تعاني من قلة الأطباء وكفاءتهم ومستوى المستشفيات والمراكز الطبية يخجل الانسان اليمني من زيارتها لأنها دون المستوى.

الحديث عن التنمية الشاملة في اليمن لم ينقطع، لكنها رعود صيف لا تسقط المطر، انها تنمية معطلة عمليا، التجارة يستبد بها المقربون والمحسوبون من/ على القيادة السياسية أو من هو في حرمهم، الادارة السياسية في صنعاء مطلوب منها مراجعة ممارساتها السابقة وتستفيد بل عليها أن تحاكي تجربة «حزب الله اللبناني» في التنظيم والتثقيف السياسي والتعبئة الجماهيرية من اجل الوطن، تحتاج الى محاكاة تجربة حزب الله في ادارة المال العام، نريد من الرئيس علي عبد الله صالح المنتخب من قبل ما يقارب أربعة ملايين ناخب أن يفعل (شدد حرف العين) دورهم في محو الامية على مستوى الدولة، ومحاربة استهلاك القات لانقاذ الناس من مرض سرطان الفم والرقبة المنتشر بين الناس نتيجة استهلاك هذه السلعة الخبيثة وكذلك ادخار ما ينفق على هذه السلعة الخبيثة من اجل التنمية، أربعة ملايين ناخب وفي مقدمتهم أعضاء حزب الشعب العام وبتوجيه من الرئيس يستطيعون تنظيف شوارع المدن الكبرى من الصبية المتسكعين والمعوقين لحركة السير العام، اقصد ان على الرئيس المنتخب أن يوجد فرص عمل لهؤلاء الصبية، وتجربة حزب الله اللبناني ماثلة للعيان، انك لا تستطيع أن تجد متسولا كبيرا في السن أو صبيا صغيرا يلاحق المارة مستجديا قوت يومه في المناطق التي يتواجد فيها حزب الله بكثافة كالضاحية الجنوبية أو مدن الجنوب وقراه لان الحزب فعل (بتشديد حرف العين) مؤسساته وقام بدوره كما يجب، فهل يستطيع الحزب الحاكم في اليمن وأنصاره أن يقضوا على كل وسائل التخلف والتبعية في جمهورية اليمن؟

انهم قادرون اذا وضعوا مصلحة الوطن هي العليا.

كيف يمكن للسودان الاستفادة من الاهتمام العالمي بقضية دارفور؟

د. عبدالوهاب الافندي *

■ هناك حقائق أولية لا بد من إثباتها بين يدي حديثي هذا عن الورطة والفرصة في أزمة دارفور. وأولى هذه الحقائق هي أن الأزمة الإنسانية والأمنية في دارفور حقيقة ماثلة. وثانيها هو أن الحكومة السودانية لا تملك لا الإمكانيات المادية ولا القدرة السياسية على علاجها بمفردها. وثالث هذه الحقائق هو أن العالم كله في حالة استعداد حالياً لتقديم الدعم للحكومة ولأهل دارفور لمعالجة هذه الأزمة، مما أدى إلى خلق فرصة تاريخية لا بد من استثمارها لصالح السودان ككل ولصالح أهل دارفور خصوصاً.

عدم قدرة الحكومة على معالجة أزمة دارفور يعود أساساً لافتقارها للإمكانيات اللوجستية للسيطرة على هذا الإقليم الشاسع الذي يفتقر إلى مقومات البنية التحتية. وهذا هو تحديداً السبب الذي أدى إلى الأزمة الحالية، التي نتجت عن عجز الحكومة عن التصدي لحركة تمرد محدودة واضطرارها للاستنجاد بالميليشيات القبلية التي عاثت في الأرض فساداً. وقصة العجز الرسمي عن معالجة أزمات دارفور قديمة، تضيع فيها الحدود الفاصلة بين عدم الكفاءة وسوء النية. ونكتفي للتدليل على ذلك بمحطات قليلة، بدءاً بمجاعة عام 1973 ـ 1974 التي تعود إليها جذور معظم المشاكل الحالية. وكانت تلك المجاعة قد ضربت أيضاً منطقة السهل الإفريقي (التي شاع تسميتها بمنطقة الساحل) في غرب إفريقيا، وأيضاً منطقة القرن الإفريقي. وفي حين تحركت دول السهل لإنشاء آليات للتصدي للأزمة بالتعاون مع المجتمع الدولي، فإن إساءة الحكومة الإثيوبية لمعالجة تلك الأزمة كانت السبب الأهم في تفجر الثورة التي أطاحت بحكم الامبراطور هيلاسيلاسي. أما حكومة النميري فقد نجت من نفس المصير رغم أنها تجاهلت المشكلة، بل واجتهدت في التغطية عليها، حتى أنها قامت بحظر مجلة اتحاد طلاب جامعة الخرطوم لأن المجلة نشرت تقريراً عن المجاعة أعده وفد الاتحاد الذي قاده السكرتير الثقافي وقتها حسن مكي.

تكرار الرئيس النميري لسوء معالجته للمجاعة التالية في عامي 1984 ـ 1985 ألحقه بهيلاسيلاسي، رغم استجابته المتأخرة للضغوط الدولية والسماح بالإغاثة. في عام 1991 كنت شخصياً طرفاً في حوار داخلي في الحكومة السودانية حول خطر المجاعة في دارفور وأنحاء أخرى من البلاد، حين رفضت الحكومة مرة أخرى إعلان المجاعة وفتح الباب لمنظمات الإغاثة العالمية لدخول البلاد. وكانت حجة من رفضوا ذلك هو التخوف من الأجندة الخفية لمنظمات الإغاثة. وقد كان يقود هذا الخط، كما هو متوقع، قادة الأجهزة الأمنية الذين كانوا يعتقدون وما زالوا أن في السودان أسراراً تحتاج لمن يجتهد في كشفها. وكان هناك أيضاً الخط الأيديولوجي الذي يقوده الشيخ حسن الترابي ويرفض فكرة المعونات من منطلق الإباء وسياسة الاعتماد على الذات التي يرى أن المعونات تقوضها. وبحسب علمي فقد كنت الوحيد وقتها الذي جادل بأن من غير المنطقي أن نرفض المعونات الدولية في وقت كان السودان يتعرض فيه للحصار وقطع المعونات التنموية. وقلت حينها إنه لو لم تكن هناك مجاعة لوجب أن نخترعها حتى يفتح ذلك الباب لتدفق المعونات على فقراء السودان الذي هم في أمس الحاجة إلى هذه المعونات. وأضفت أن منظمات الإغاثة والمنظمات الإنسانية تمثل الضمير الإنساني في الغرب، وهي حليف طبيعي لدول العالم الثالث ضد الامبريالية الغربية. وقد انتهى الأمر بقبول المعونات ولكن بعد أن تعرض الكثيرون للابتلاء والتهجير، والموت أحياناً. وأذكر وقتها أن الحكومة واجهت إشكالاً في ترحيل المعونات إلى دارفور بسبب انعدام الأمن في الطرق، حتى أن سائقي الشاحنات كانوا يرفضون نقل البضائع إلى دارفور مهما كان الثمن، فساهم انعدام الأمن إلى الأزمات الاقتصادية ليضاعف محنة أهل دارفور.

تلك الأزمة تفاقمت حينها ولم يكن في دارفور تمرد أو صراع قبلي محتدم كالذي نراه اليوم. ومن نافلة القول ان العجز الذي منع الحكومات المتعاقبة من بسط سلطانها على الإقليم في وقت السلم يتضاعف في زمن الحرب. وأذكر أنني في زيارتي اليتيمة لمدينة الفاشر في صحبة رئيس الوزراء وقتها السيد الصادق المهدي في عام 1988 سمعت من نائب قائد المنطقة العسكرية الذي اصطحبني في جولة في المدينة أن الشرطة المسؤولة عن حماية الحدود وقتها كانت تملك سيارة واحدة كانت معطلة وقتها، بينما كان المهربون وقطاع الطرق يمتلكون أحدث السيارات رباعية الدفع، إضافة إلى أشد الأسلحة الأوتوماتيكية فتكاً. وكنتيجة لذلك فإن التصدي لمنتهكي القانون كان أشبه بإلقاء النفس في التهلكة. ولا شك أن تجهيزات القوات الأمنية قد تحسنت كثيراً في السنوات الماضية، ولكن التحديات قد تضاعفت أيضاً.

الجديد أيضاً هو أن المجتمع الدولي أصبح طرفاً في الوضع القائم في دارفور سواءً أحضر في الإقليم عسكرياً أم لم يحضر. فكما هو الحال في الجنوب، فإن الاهتمام الدولي لن يسمح بأن ترتب الأمور في دارفور بحسب توازن القوى الداخلي فقط، بل سيتدخل لصالح هذا الطرف أو ذاك. وهذا يمثل في ذاته انعكاساً لاختلال داخلي في التوازن، إذ أن الحكومة حين عجزت عن الحسم العسكري في الجنوب، طفقت تستعين بالوسطاء والمراقبين. وقد تجسد هذا العجز المركب في الاتفاقيات نفسها التي لا تقوي الحكومة المركزية، بل تكبلها بقيود متراكبة، تبدأ من سلطات واسعة للأقاليم تكاد تبلغ حد الكونفدرالية في الجنوب، وتمر بحق النقض والفيتو للشركاء، ثم بالرقابة الأممية ذات الصلاحيات الواسعة، ولا تقف عند حد المفوضيات التي تكاثرت تكاثر الفطر، وسلبت الحكومة كثيراً من صلاحياتها. كل هذا يعود إلى عدم ثقة الشركاء في الحكومة، وفقدان الحكومة للسند السياسي والشعبي الذي كان يسمح لها بالدفاع عن شرعيتها وسلطانها.

التدخل الدولي في دارفور يمكن في حده الأدنى أن يبلغ ما بلغه في الجنوب من دمج بين الاستقلال الذاتي للإقليم والرقابة الدولية المكثفة وحق النقض للشركاء، وقد يصل في حده الأقصى إلى الوجود العسكري المباشر الذي يهمش الدولة تماماً ويعيد صياغة السلطة في الإقليم على أسس جديدة. ولكن هناك أيضاً فرصة تاريخية للوصول إلى حل ثالث، وهو استخدام الدعم الدولي المعروض لتقوية الدولة وتعزيز سلطانها في الإقليم وتعزيز التوافق بين أهله. ولعل الاستهداء هنا بالحالة اللبنانية التي جاءت إليها القوات الأممية بتفويض محدد لدعم السلطة الشرعية حتى تبسط نفوذها على كل الأراضي اللبنانية بواسطة الجيش الوطني تكون مفيدة في هذا الخصوص.

للاستفادة القصوى من زخم الاهتمام الدولي بدارفور لا بد من طرح مشروع متكامل يبدأ بإدخال كل القوى السياسية في دارفور في إطار اتفاق سياسي شامل، ووضع خطة لإعادة تشكيل قوات الجيش والشرطة في الإقليم بما يطمئن الجميع إلى حياديتها في الصراعات القائمة والتزامها القانون. ثم بعد ذلك يمكن أن تطلب الحكومة الدعم الدولي بما يتناسب مع هذه الأهداف وبما يدعم سلطان الدولة واحترام القانون والشرعية والسيادة. ويشبه الوضع في هذه الحال الوضع في الجنوب حيث جاء المدد الدولي لدعم الاتفاق وتعزيز المؤسسات الشرعية التي تم إنشاؤها بموجب الاتفاق وليس لمنازعة هذه المؤسسات سلطانها أو الحلول محلها. وبنفس القدر فإنه قد يكون من الحكمة بالنسبة للحكومة السودانية أن تستفيد من الظروف الدولية المؤاتية للحصول على دعم دولي لفرض الأمن والطمأنينة وإطلاق التنمية في إقليم ظل يفتقد كل ذلك لأكثر من أربعة عقود، بدلاً من أن تدخل في معارك مع الداخل والخارج من أجل الدفاع عن سيادة لا تملكها وسلطة هي إلى الوهم أقرب.

إننا ندرك أن القضية هي غاية في التعقيد، خاصة لأن تركيبة سلطة الإنقاذ تعاني من خلل أساسي ظلت تعالجه بالهروب إلى الأمام عبر عقد صفقات مع الداخل والخارج على حساب السيادة والمبادئ بحيث تراكمت عليها الاستحقاقات واجبة السداد، وضاق أمامها مجال التحرك. كما أن التعبئة التي لجأت إليها الحكومة قد تصبح عقبة مزدوجة في طريق الحل، لأنها تجعل من الصعب على الحكومة القبول بحلول وسط، دون أن تكون مفيدة لها في معركتها القادمة التي لن تكون على الأرض في دارفور، وإنما في أروقة الدبلوماسية العالمية. فمن المستبعد أن ترسل الأمم المتحدة قوات إلى السودان دون إذن الحكومة، ولكنها ستراكم عليها الضغوط السياسية والاقتصادية وتشجع الانقسامات في داخلها. هذه الضغوط شجعت وقد تشجع فصائل التمرد على عدم التعاون، كما أن ورطة الحكومة قد تجرئ المعارضة في الداخل على استغلال الفرصة لاستلهام سيناريو لبناني آخر، هو سيناريو 14 آذار (مارس) الذي قلب الأوضاع هناك عبر تحرك الشارع. ولكن رغم ذلك فإن الطريق الأقصر هو أن تترك الحكومة افتعال الصراعات مع الأمم المتحدة وأن تتجه نحو التعاون على شروطها هي. وهذا يتطلب كثيراً من الحنكة والدبلوماسية الخلاقة التي لم تكن نقطة القوة لدى الحكومة في السابق، ولكن هذا لا يمنع أن تكون هناك مرة أولى.

* كاتب وباحث سوداني مقيم في لندن

هم يريدون أن تعترف حماس بإسرائيل!

عماد صلاح الدين *

■ الأمور باتت واضحة جدا فالأحداث والوقائع تتحدث بنفسها عن نفسها، وهي لاتحتاج إلى تحليل كبار المحللين السياسين وجهابذتهم الاعلامية، حتى أنني شخصيا أستطيع أن أراهن كثيرين حول معرفة طلاب وطالبات مدارسنا بمختلف فئاتهم العمرية أن الغرض من القيود التي توضع في يدي الحكومة الفلسطينية والحصار المفروض عليها من كل صوب وحدب من الداخل وما بعد الداخل «إسرائيل ومعظم الانظمة العربية»، والخارج الدولي أمريكا وأوروبا وجمع غفير من الدول الأوروبية المشهود لها تاريخيا بمواقفها وخططها وبرامجها الاستعمارية التي لا تعير اهتماما بحقوق الشعوب الاخرى وحقها في تقرير مصيرها وبالتالي تمتعها بكرامتها واستقلالها الوطني.

فالسلطة الفلسطينية ككيان ذاتي أو بلدية كبيرة تولدت ونتجت عن اتفاق «أوسلو» الذي جاء متفقا تماما مع الرؤية والرغبة الامريكية والاسرائيلية حول مرجعيته القانونية الدولية وشروط تلك المرجعية بشأن توصيف وتحديد الصلاحيات والمهام لأي كيان فلسطيني ستتمخض عنه عملية السلام في حال إجرائها والشروع بها.

هذه الشروط الامريكية والاسرائيلية المعروفة تتحدث عن وجوب الاعتراف بإسرائيل مسبقا ودون أية شروط ونبذ العنف والاعتراف بالقرار « 242، 338» سابقا وبالاتفاقيات التي تمخضت عن «أوسلو» بعد فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية الاخيرة.

تدرك أمريكا وإسرائيل جانب الخطورة بل الدمار الذي سيصيب الشعب الفلسطيني جراء القبول بمثل هذه الاشتراطات المجحفة ولذلك لاحظ المراقبون والمحللون السياسيون وخبراء القانون الدولي ومن لديه أدنى إطلاع كيف أن أمريكا وإسرائيل ضغطت بكل ما لديها من قوة وإمكانات وعبر سنوات عديدة من أجل أن تعترف منظمة التحرير الفلسطينية بهذه الاشتراطات القاتلة مسبقا، والتي يحويها القرار الدولي الشهير والمجحف بحقوق الشعب الفلسطيني حتى في حدود سقفها الادنى رقم 242 الصادر عن مجلس الامن الدولي إثر حرب سنة 67، خطورة القبول بهذه الاشتراطات هو ما أصاب فعلا القضية الفلسطينية من مآس وكوارث نتيجة القبول بها من قبل قيادة منظمة التحرير، فبهذه الشروط والمطالب الامريكية والاسرائيلية التي لم يقابلها ثمن مقابل الاعتراف بها والنزول عند مقتضياتها تم الاعتراف بشرعية الاحتلال على أكثر من 78 % من أرض فلسطين، وأصبحت المقاومة بماضيها وحاضرها ومستقبلها عملا مجرما وإرهابيا وأما بالنسبة لما تبقى من أراضي الـ 67 فكان «أوسلو» ومجمل شروط السلام كافية لشرعنة الاحتلال عليه بالاستناد إلى مرجعية السلام الدولية التي تعتبر أراضي الـ67 أراضي متنازع عليها، الوقائع على الأرض تشير نحو الاتجاه الذي أشرنا إليه سابقا، فالتمدد الاستيطاني والتوسع فيه ازداد منذ عملية السلام، تحول هذه المستوطنات إلى جيوب ومراكز تقطع أوصال الضفة وتعزل القدس عن محيطها أمر ماثل للعيان هذه الايام، الجدار العازل صادر عشرات الآلاف من الدونمات وأصبحت بموجبه بلدات وقرى الضفة وتلك المحيطة بالقدس الشريف لا يجمع بينها جامع، الاغوار معزولة، المآسي التي جلبها ما يسمى السلام والقبول بالشروط الامريكية والاسرائيلية يعجز المرء عن تحديدها وحصرها في إطار محدد.

خطورة القبول بهذه الشروط وبمجمل مرجعية السلام والنهج التفاوضي على حركة فتح كان أمرا عظيما على حركة عملاقة مثل حركة فتح التي قدمت الآلاف من الشهداء والجرحى والاسرى، حيث أصابت شرعية مقاومتها بمقتل، ففلسفة هذه الحركة تقوم على الكفاح المسلح، وهو بناء على فهم طبيعة الصراع خيار استراتيجي أساسي بل ربما هو الوحيد لتحقيق الحقوق الفلسطينية، وبموجب شرائط السلام أصبحت الحركة مجردة من أهم أدواتها وأسلحتها الاستراتيجية، بل لانبالغ القول ان حركة فتح كادت أن تفقد شرعية وجودها بفعل ما يسمى بنبذ العنف الذي قبلته القيادة، فلولا أن عادت الحركة إلى خيار المقاومة من جديد في انتفاضة الاقصى بعد أن تبين سراب السلام، لكانت الحركة ـ لاسمح الله ـ تسير باتجاه فقدان معامل بقائها بكونها حركة تحرر وطني تسعى إلى تحريرالانسان والأرض من الغاصب المحتل، ولقد رأينا كيف أن الراحل أبو عمار تم قتله مسموما حينما أراد أن يعود جزئيا للمقاومة بعد أن رفض الاستمرار في الانحدار نحو قاع التنازلات والتراجعات على صعيد القضية الفلسطينية.

برغم كل الذي دفعته حركة فتح من رصيدها النضالي والشعبي بفعل إدخالها في مستنقع «أوسلو» الذي لم يجلب لفتح سوى التراجع والانهيار وانتشار وتمدد القيادات الفاسدة والساقطة أخلاقيا ووطنيا على رأس هرمها وما أصاب القضية من تراجعات وهو الأهم، إلا أن أصحاب المصالح الذاتية من هؤلاء ما زالوا يجاهرون ليلا نهارا وفي السر والعلن بضرورة الالتزام بالشرعية الدولية وباتفاقات السلام وبما يسمى بالشروط الدولية، لاهم لهم سوى أن يوقعوا غيرهم في المستنقع الذي وقعوا هم فيه بأيديهم حتى و لو تحالفوا مع الاعداء من الصهاينة والامريكان، نعم أنني لست أبالغ. هذه هي الحقيقة إنهم يريدون أن تعترف حماس بإسرائيل دونما ثمن وأن تعترف كذلك باتفاقات السلام التي داستها دبابات شارون بجنازيرها سنة 2002، وأيضا أن تقوم حماس بنبذ العنف «تجريم المقاومة «إنهم بهذا يصرحون ويعلنون دونما وجل أو حتى حياء أو من باب الخجل، نسمعهم يقولون على حماس أن تقدم خطة سياسية للخروج من الأزمة؟ فما هي ياترى هذه الخطة؟، ثم يطالعوننا بأن على حماس أن تستجيب للشروط الدولية بصيغة فلسطينية مقبولة، فما هي أيضا تلك الصيغة المقبولة فلسطينيا؟ إذا أراد المتلقي أن يعقب على ما يقولونه بقوله لهم: إنكم إنما تريدون أن تعترف حماس بإسرائيل فيردون: ومن قال ذلك نحن نريد أن تبقى حماس على مواقفها وثوابتها، ثم بعد ذلك يخرج السيد الأحمد ليقول إن على حماس أن تعترف بإسرائيل وبالشروط الدولية.

إنهم يختلقون مختلف المبررات والاعذار لعدم المشاركة في حكومة وحدة وطنية حقيقية للوقوف والصمود أمام التحديات التي تواجه القضية الفلسطينية وبالتحديد في هذه المرحلة التي تشهد ـ بإذن الله ـ تحولا حقيقيا لعودة القضية إلى وضعها الطبيعي وفي هذا المضمار يمكن التذكير بما يلي:

ـ حينما فازت حماس بالانتخابات التشريعية في أواخر شهر كانون الثاني من العام الجاري، سعت حركة حماس وبكل ما أوتيت من قوة ومن سعة صدر وانفتاح لكي تحاور الفصائل جميعها وعلى رأسها حركة فتح من أجل الدخول في حكومة وحدة وطنية، لكن قيادة فتح والفصائل الاخرى أصرت على اعتراف حماس بمنظمة التحرير دون وجه حق والسبب الحقيقي في ذلك هو توريط حماس بالاعتراف بإسرائيل ذلك لأن المنظمة كانت قد اعترفت بإسرائيل «عقلية بالهوى سوى» هذه هي الحقيقة بدون مواربة.

– حينما شكلت حركة حماس الحكومة بمفردها بعد أن استنفدت كل جهد من أجل التوصل إلى حكومة وحدة وطنية، واستقر حال الحكومة إلى حد ما في توفير جزء من الرواتب، أخذ أمراء المصالح الذاتية وزعرانهم بإثارة المشاكل والقلاقل الداخلية عبر اعتداءات بعض الاجهزة الامنية «الوقائي» على عناصر القوة التنفيذية التي شكلتها حماس لمساندة جهاز الشرطة في حفظ الامن.

– بعد ذلك بطريقة أو بأخرى «معروفة» تم إخراج وثيقة الاسرى التي صاغها الأسير مروان البرغوثي، ووقعتها قيادات الفصائل المختلفة لتكون ورقة مع أهميتها من بين الكثير من الاوراق والاقتراحات ليستأنس بها المتحاورون، لكن أبو مازن ورجال مؤسسة الرئاسة تعاملوا مع الوثيقة على أنها سيف مسلط على رقاب المتحاورين مسبقا، وهدد عباس في حينها بطرحها للاستفتاء رغم عدم شرعية الاستفتاء وقانونيته.

– حينما تم الخروج من أزمة ماكان يسمى بوثيقة الاسرى، وتم التوصل إلى اتفاق بشأنها وبما يرضي جميع الاطراف، ولتكون هذه الوثيقة الوطنية منطلقا للعمل الوطني ولتشكيل حكومة الوحدة الوطنية بما يتناسب مع نتائج الانتخابات الديمقراطية «هذا ماورد ونصت عليه الوثيقة»، بعد هذا كله أصبحت الوثيقة لا تعنيهم بشيء، لماذا؟ يقولون بصريح العبارة إن الوثيقة لا تقبل بها أمريكا وإسرائيل، وعلى أنها شأن داخلي فلسطيني. بلا تخوين لأحد، هذا ما نسمعه من حكومة إسرائيل نفسها!! لقد قال السيد هاني الحسن منذ فترة ليست ببعيدة لاتتجاوز ربما الاسبوع وذلك من على برنامج الجزيرة المعروف «أكثر من رأي» بان المطلوب فلسطينيا هو ترتيب البيت الفلسطيني بطريقة وبصيغة يقبل بها المجتمع الدولي، الصيغة والطريقة التي يشير إليها الحسن هو القبول بالشروط الامريكية والاسرائيلية باعتراف حماس بإسرائيل وبهذه الشروط على وجه العموم.

الآن يلحنون على أوتار تشكيل حكومة خبراء «تكنوقراط» بدل من حكومة الوحدة الوطنية كما يقترح بذلك السيد نبيل عمرو وآخرون، وهي أيضا تأتي في سياق المبررات والاعذار الملفقة لترك الحكومة وحدها في الميدان والمضي قدما لإسقاطها، صدقوني حتى ولو قبلت حماس بهكذا حكومة سيقولون إن أبو مازن سيقوم بتعيينها وأن عليها القبول ببرنامجه الفتحاوي وليس بما تم الاجماع عليه سابقا في وثيقة الوفاق الوطني، والأمر كذلك بالنسبة لحكومة الفصائل التي نادى بها البعض مؤخرا، فعباس سيطلب منها العمل وفقا لبرنامجه، اذن مبرراتهم لاطائل من انتهائها كما يبدو. باختصار شديد بعض قيادات فتح المعروفة بتنازلاتها وفسادها ومن والاهم وتبعهم من رموز مصطنعة لاتمثل شيئا في الساحة الفلسطينية يريدون شيئا واحدا من حماس سواء أكانت في حكومة شكلتها حماس لوحدها أو مع غيرها «حكومة وحدة وطنية» أوحكومة خبراء أو حكومة فصائلية هو أن تعترف بإسرائيل وتقبل بالشروط والالتزامات التي قبلت بها فتح وغيرها سابقا، حتى وإن لم تعد هذه الالتزامات قائمة.

لا شك أن الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني وحكومته الشرعية المنتخبة قد تم إحكامه من أطراف دولية وإقليمية وحتى محلية، وأن التآمر واضح منذ البداية وليست نهايته حملة الاضراب المسيس ضد الحكومة التي لاذنب لها سوى أنها لاتريد التنازل عن حقوق وثوابت الشعب الفلسطيني خاصة والامة عامة، نعم كل الظروف المحيطة بالمقياس المادي البحت تشير أنه لامخرج من هذا الحصار، إلا أن الحقيقة تقول أن الكيان الصهيوني واهن وضعيف جدا أكثر مما نتصور، فمن أجل جندي أسره رجال المقاومة ها نحن نسمع بتسريبات هنا وهناك بأن اسرائيل تبدي استعدادا لكي تفرج عن مئات الاسرى الفلسطينيين وعن مئات الملايين من الاموال المحتجزة للشعب الفلسطيني، ومن يدري ماذا تخبئ لنا المقاومة في قادم الايام من مفاجآت قد تضطر الصهاينة جبرا برفع الحصار المفروض عن الشعب الفلسطيني، هذا عدا عن التطورات الاقليمية المقبلة التي ربما اصبحت قريبة على مرمى حجر، من المهم جدا أن تتحرر إرادة الشعب الفلسطيني من هذا الاحتلال المالي البغيض الذي ورطه في إساره أبطال «أوسلو» الميامين والذين لا يزالون يستطيبون بل ويدافعون عنه طالما أن بهذا الإسار تتحقق مصالحهم التافهة والحقيرة.

*كاتب وباحث في الشؤون القانونية والسياسية

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم

الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ
فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف/فاكس: 5066089 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) Fax: 0208-741 8902 / 748 7637
email: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.alquds.co.uk
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel/Fax: (9626) 5066089
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364